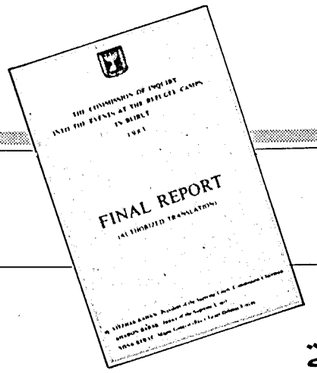

قراءة أولية في تقرير كاهان

ردود الفعل المحلية والعالمية كانت وراء تشكيل لجنة كاهان

الملاحق السرية لتقرير لجنة كاهان هي الحلقة الاساسية

■ القراءة الموضوعية للتقرير الذي نشرته «لجنة كاهان للتحقيق في مجازر صبرا وشاتيلا» للخروج باستخلاصات ونتائج صحيحة وسليمة ، يقتضي التوغل في بعض التفاصيل التي رافقت تشكيل اللجنة ، والكيفية التي أريد لهذه اللجنة أن تعمل على قاعدتها .

ومن ثم الدخول في تفاصيل موضوعات التحقيق والاستنتاجات التي خلصت اليها اللجنة المذكورة ، اضافة الى ضرورة ان تأتي المحاكمة والتشريح الصحيح لكل موضوع اللجنة ، في اطار الأفق المحدد الذي رسمته لها القيادة السياسية «الاسرائيلية» ارتباطا بمصالح الكيان الصهيوني العليا ، مؤسسات وافرادا . وبما أن الدخول في تفاصيل موضوعات التحقيق والاستنتاجات ليس هنا مجالها في هذه المقالة ، لذلك فاننا سنركز على بعض الموضوعات المحددة .

التقرير المنشور جاء في «١١٥» صفحة ، ووفق البيان الذي نشرته اللجنة عن بعض الوقائع المتعلقة بعملها ، فقد بلغ عدد الصفحات التي شملت الوثائق والافادات حوالي (١٧٧٠٠) صفحة ، منها ١٢ ألف صفحة تضمنت مواداً أمنية ورسمية من الوزارات ، و ١٦٩٢ صفحة للافادات الشفهية التي دونتها اللجنة ، اضافة الى سبعمائة صفحة جمعتها اللجنة الفرعية المكلفة بجمع الشهادات .

ونشر هذه الأرقام الضخمة حول عدد صفحات الوثائق والتحقيق ايضا مسألة لم تأتِ صدفة ، وانما هي جزء من عمل مدروس ومقصود .

● اللجنة وخلفيات تشكيلها :

إثر ردود الفعل الواسعة النطاق على الصعيد العالمي والمحلي ، والتي ولدتها مجازر صبرا وشاتيلا الوحشية ، اضطرت حكومة الائتلاف الليكودي الحاكم الى تشكيل لجنة للتحقيق في المذابح التي ارتكبت ، كان ذلك يوم ٢٩ أيلول ١٩٨٢ ، أي بعد عشرة ايام من وقوع المذابح ، وحددت الحكومة مهمة اللجنة في العبارات التالية : «إلقاء الضوء على الأحداث الدامية ايام ١٥ و ١٦ و ١٧ أيلول ، وتحديد مسؤولية «الاسرائيليين» عنها إن وجدت» . كما جاء في البيان الرسمي لحكومة بيغن : «ان اللجنة كلفت بصفة خاصة بالكشف عن جميع الوقائع والملابسات المتعلقة بالمذابح التي ارتكبتها «القوات اللبنانية ـ الميليشيات المسيحة الموحدة ، ومعظمها من الكتائب ـ في مخيمي صبرا وشاتيلا» . وفي بداية تشرين الثاني ١٩٨٢ تشكلت اللجنة برئاسة القاضي رئيس المحكمة العليا «اسحق كاهان» ، وعضوية كل من : «ارون باراك» قاضي المحكمة العليا ، والمستشار القضائي السابق للحكومة «الاسرائيلية» ، والجنرال احتياط «يونا افرات» .

وفي ١٩/ ١١/ ١٩٨٢ عقدت اللجنة أول اجتماع لها في الجامعة العبرية بالقدس . وكان قرار الحكومة أن تتشكل اللجنة وفق قانون لجان التحقيق لعام ١٩٦٩ .

حدود عمل اللجنة والوقائع على الأرض :

لدى صدور قرار الحكومة بتشكيل لجنة «كاهان» للتحقيق ، خلا القرار من اية نصوص تتعلق بحدود صلاحيات اللجنة ، ومدى اهمية النتائج التي ستتوصل اليها ، اذ اكتفى قرار القيادة السياسية بمطالبة اللجنة حصر مهماتها بـ «القاء الضوء على احداث ١٥ و ١٦ و ١٧/ ٩ الدامية» وفي نفس الوقت فقد حرصت حكومة بيغن على تحديد الجهة التي قامت بالمذبحة وهي «القوات اللبنانية ـ ميليشيات سعد حداد» لدفع التهمة سلفاً عن مشاركة وتواطؤ الجيش «الاسرائيلي» وقيادته .

وخفف نص قرار تشكيل اللجنة ومهمتها ، من المسؤولية المباشرة لهذا الجيش فيما حدث ، بايراد عبارة «تحديد مسؤولية «الاسرائيليين» ان وجدت» .

ومن الواضح ان صيغة القرار استهدفت تمييع القضية برمتها ، واذا حدث وكانت هناك بعض المسؤولية فانها مسؤولية بعض «الاسرائيليين» كأفراد وليس الجيش كمؤسسة وقيادة . ومن هنا فإن التدقيق في قرار تشكيل اللجنة ، في الصورة التي تم فيها ، يؤكد ان الموضوع برمته لا يخرج عن كونه لعبة مسرحية لتجاوز ردود الفعل التي اثارتها المذبحة ، وتنفيس الاجواء الخانقة التي تولدت حولها ، واخفاء حقيقة الروح الفاشية التي تطبع سياستها ومواقفها .

وينبغي القول ان النتائج التي خرجت بها لجنة «كاهان» ، والصيغة التي تمت بها ليست مفاجئة لنا ، أو جديدة ، حيث كان واضحاً الهدف من تشكيلها ، وهو ابعاد التهمة المباشرة عن «اسرائيل» وقيادتها السياسية او العسكرية . الا أن هناك معطيات ووقائع لا تستطيع اللجنة ، ولا من هم وراءها طمسها ، ومن الأمثلة على هذه الوقائع التي يتضمنها التقرير ، ان ميدان القيادة الميدانية «الاسرائيلية» الامامية و (المتقدمة) كان قبل واثناء وبعد مجازر صبرا وشاتيلا ، على بعد بضعة امتار من مخيم صبرا ، والمبنى مكون من خمس طبقات ، ويكشف تماما المنخفض الذي يقع فيه المخيمان ، والمنطقة كلها موضع التحقيق يسيطر عليها الجيش «الاسرائيلي» الذي بادر الى احتلال بيروت الغربية على اثر مصرع بشير الجميل . وكافة القيادات العسكرية والامنية الأولى تقريبا والذين شملهم التحقيق بدءاً من شارون وزير الدفاع الى ايتان رئيس الأركان مرورا بأمير دروري وبيوشواع ساجي رئيس الاستخبارات ومساعد وزير الدفاع ، كل هؤلاء رافقوا العمليات العسكرية التي تمت في هذا المربع من على شرفات مبنى الأمم المتحدة (قرب السفارة الكويتية) وهو مقر القيادة الميدانية المتقدمة ، الذي يشرف على البيوت والعشش ذات الطابق الواحد ، وفي احسن الحالات طابقين في المخيمين المنكودين .

الحلقة المفقودة :

وافادت التقارير الصحفية الغربية ، ان الملاحق السرية من توصيات ونتائج لجنة التحقيق تتضمن عرضاً للاجتماع الذي دار بين شارون واسرة «الجميل» بعد مقتل بشير الجميل ، وذكر ان شارون عرض على الأسرة فكرة الثأر والانتقام . على اية حال تظل الملاحق السرية هي الحلقة المفقودة في نتائج وتوصيات اللجنة ، سواء اقتصرت على وصف لذلك الاجتماع ، أو تعدته الى تفاصيل أشد خطورة ، ومن بينها ربما تورط مناحيم بيغن نفسه .

وحسب رواية (دير شبيغل) الالمانية الغربية نقلا عن أحد الكتائبيين الذين شاركوا في المجزرة ، فإن ١٢ جنديا «اسرائيليا» قد شاركوا مع الكتائبيين في تنفيذ المجزرة في أحد محاور المخيم .

وهذا يعني ان المسؤولية المباشرة ، قانونيا ، تقع على الأقل على عاتق بعض القادة العسكريين الميدانيين .

وبهذا الصدد يجدر بنا تسجيل عدد من الملاحظات :

أولا : أن حساسية وضع المؤسسة العسكرية في «اسرائيل» والمعاملة الاجتماعية الخاصة التي تحظى بها ، تضع «الاسرائيليين» أمام مأزق شديد الخطورة في حال تجريم هذه المؤسسة بالمسؤولية المباشرة عن المجزرة ، لا سيما والحرب لم تحظَ باجماع حول اهدافها .

وثانيا : لا شك أن الهيبة السياسية والسمعة الدولية للوزارة كانت ستتأثر بشكل خطير فيما لو اتضح أن بعض افرادها متورط بتهمة المسؤولية المباشرة . ولذا يبدو قرار اللجنة بالمسؤولية غير المباشرة حلا وسطاً بين مجرد القيام بالتحقيق كلعبة سياسية ، والقيام به للوصول الى قضايا محددة .

وما يرجح هذه المسألة هو وجود الملاحق السرية ، حيث يظل هذا الاحتمال واردا ، طالما لم يكشف النقاب عن محتوى هذه الملاحق .

وثالثا : ان التمسك بشارون ، ومحاولة اغضابه من قبل بيغن تُثير أكثر من علامة سؤال ، فهل اسباب هذا التمسك تكمن في العلاقة الشخصية ؟ أم هي تعبير عن خشية مناحيم بيغن من شارون الذي هدد بأنه اذا اطيح به ، سيجرف معه بعض الرؤوس ، ومن بينها رأس بيغن بطبيعة الحال ؟

على اية حال ، تظل الملاحق السرية هي الحلقة المفقودة ، وتظل مدخلاً لكل التساؤلات ، حتى يكشف النقاب عنها .

ومن خلال استعراض وقائع جريمة اقتحام مخيمي صبرا وشاتيلا ، ويوميات المجزرة ، وما تُشر على لسان أبطالها ، والأجواء التي رافقت المذبحة ، وردود الفعل ، يمكن اجمال الأسباب الحقيقية والأهداف التي كمنت وراء تشكيل اللجنة ، على الشكل التالي :

١ ـ لقد ارادت حكومة الليكود من وراء تشكيل هذه اللجنة وبعد عشرة ايام من المذبحة الرهيبة أن تكون بمثابة «اسفنجة» لامتصاص ردود الفعل العالمية والمحلية ، التي نجمت عن دور «اسرائيل» وحكومتها في مذبحة القرن العشرين .

٢ ـ التخفيف من حدة العزلة الدولية والشعبية التي ضُربت حول «اسرائيل» ، وتحجيم اثار المذبحة ، والاسهام في ولو مرة قبيحاً وارهابيا ودمويا ، لهذه الدرجة التي عبرت عنها افلام المجزرة ، ويومياتها في وسائل الاعلام العالمية ، وتكشفت حقيقة الصهيونية كايديولوجية للقهر والاحتلال والعدوان الهمجي .

٣ ـ الدفاع بهذه الطريقة أو تلك عن «ديمقراطية «اسرائيل» في وجه الادانات ، وأساليب الشجب والاستنكار التي ارتفعت في كل مكان ، تحذر من أكاذيب «اسرائيل» ودعاياتها حول «بحيرة الديمقراطية «الاسرائيلية» في صحراء الشرق العربي» . ولتثبت حكومة الليكود انها دولة الديمقراطية ومعطياتها واسبابها ، وكان الاخراج هو الرضوخ وتشكيل لجنة قضائية ، ونشر التقرير .

٤ ـ رفع المسؤولية المباشرة عن جيش الاحتلال وممارساته في لبنان ، والقاء تبعة مسؤولية المجزرة على فئة لبنانية هي الكتائب .

في البداية روجت «اسرائيل» لمسؤولية سعد حداد ، ثم على عاتق الكتائب .

وبهذا تسعى «اسرائيل» لنفض يدها من المذبحة ومرتكبيها وتقليص ما امكنها من الصورة السلبية «لاسرائيل» وسمعتها .

حكومة بيغن :

فرسان السبق وحقيقة الوضع

تعقيباً على إعفاء شارون من منصبه كوزير للدفاع واحتفاظه بمنصب وزير بلا وزارة ، نشرت صحيفة (لوموند) الفرنسية كاريكاتيراً ساخراً يظهر فيه بيغن واقفاً أمام باب الحكومة تتهمر الدموع من عيونه ويلوّح بمنديله وداعاً لشارون ، الذي ظهر حاملاً حقيبة والدموع تنهمر أيضا من عينيه ، لكنه يمضي في حركة دائرية إلى مبنى الحكومة من باب مجاور .

الرسالة السياسية القصيرة التي حملها الكاريكاتير أثبتت مصداقيتها في الأسبوع الماضي عندما تقرر حضور شارون لجلسات لجنتي الأمن والاستيطان وهي أهم لجان الحكومة على الاطلاق ، مما يعني أن شارون الذي أصيب بضربة موجعة على أثر نشر توصيات لجنة التحقيق والذي اضطر إلى التخلي عن منصبه ، لم يفقد نفوذه ، عملياً ، داخل مجلس الوزراء ، ولم يتوقف عن ممارسة دور مؤثر في رسم السياسة الأمنية والاستيطانية «لاسرائيل» .

وقد نظرت أجهزة الاعلام في الغرب إلى خروج شارون من وزارة الدفاع بارتياح واضح ، أو ، على الأقل ، اعتبرت أن غيابه سيؤدي إلى تغيير طفيف في سياسة الحكومة «الاسرائيلية» ، مثلما عبرت عن ذلك (الهيرالدتريبيون) بالقول : «بدون شارون سيصبح العالم الديبلوماسي شيئاً مختلفاً» ، أما (كريستيان ساينس مونيتور) فقد أشارت إلى أن كبار المسؤولين في الادارة الأميركية «خففوا من مطامحهم وتوقعاتهم بحيث اقتصرت على رحيل البعبع الذي كان يروعهم» .

على أية حال ، يبدو أن بيغن لم يمنح حتى هذه الفرصة للذين انتظروا بارتياح بالغ غياب شارون .

لكن هل يمر بقاء شارون في الحكومة بلا أزمات ، وهل تنتهي نتائج «الزلزال» الذي احدثته توصيات اللجنة بمجرد تغيير الحقائب الوزارية ؟! في هذه اللحظة على الأقل ، يبدو أن العقبات تتركز في نقطتين :

● أولاً : هل يسمح ارينز القادم من واشنطن لتولي منصب وزير الدفاع باقتسام منصبه مع شارون ؟ لقد كشفت مجلة (نيوزويك) الأميركية في عددها الأخير (٢٨/ ٢) أن أرينز هو صاحب فكرة عقد تحالفات سياسية بين «اسرائيل» والأقليات في العالم العربي ، طالما عجزت اسرائيل عن التوصل إلى حل مع «العرب المسلمين» ، كما أشارت إلى أرينز كخليفة محتمل لمناحيم بيغن في رئاسة الوزارة . ويتضح من التقارير الصحافية أن أرينز لا يقل «صقرية» عن بيغن أو شارون وهو الرجل الذي وقف ضد معاهدة السلام مع مصر .

إن «لاسرائيل» مشروعاً سياسياً في لبنان تحاول تكريسه ، ويتلخص في عدم الانسحاب من الجنوب بالحد الأدنى ، وفي تقسيم لبنان إلى دويلات طائفية ، وبين الهدفين معاهدة سلام وتطبيع ، وعرقلة للرغبة الأميركية بانسحاب سريع ، ومحاولة لنسف مبادرة ◀